"دفاتر المهمه"مصدر لدراسة تاريخ مصر فى القرن السادس عشر

أحمد عبد العال

انهارت الإمبراطورية العثمانية وخلفت وراءها ميراثاً ضخماً من المصادر الوثائقية الأصلية الأولى بالنسبة لأكثر من عشرين دولة مستقلة تشكلت على أنقاض هذه الإمبراطورية. حيث إحتوى هذا الأرشيف على مجموعة من الدفاتر والسجلات والأوراق تنتمى إلى المؤسسات المركزية للدولة العثمانية. وقد صنفت هذه الدفاتر والسجلات والأوراق بحسب الموضوع أو الزمن أو فترات السلطنة أو الولايات التى كانت تضمها الدولة.[١] وكان من أهم هذه التصانيف على الإطلاق تصنيف دفاتر المهمه (Mühimme Defteri) والتى كان يسجل فيها قيود القرارات الصادرة عن الديوان الهمايونى فى اجتماعاته.

وتعتبر هذه الدفاتر من أهم المصادر التى تناولت دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى لأنها كانت عبارة عن قيود أحكام تُرسل من الإستانه إلى أمير الأمراء ونظار الأموال والأمراء الصناجق والقضاة وإلى إداريي الدولة وإلى قاده الفرق العسكرية وغيرهم. وعلى الرغم من أهمية هذه الدفاتر فى دراسة تطور الأوضاع المالية والإدارية فى مصر فى العصر العثمانى بصفة عامة إلا أنها تمثل أهمية خاصة بالنسبة للنظم الإدارية والمالية فى مصر خلال القرن السادس عشر. حيث تمثل هذه الدفاتر أهمية خاصة بالنسبة لدراسة الأوضاع العامة فى مصر خلال تلك الفترة حيث يوجد عجز كبير فى المصادر التى تناولت تاريخ البلاد خلال تلك الحقبه فى الأرشيفات المصرية. فإذا نظرنا بصورة موضوعية

إلى المصادر التى تناولت تاريخ مصر فى القرن السادس عشر من الناحية المالية والإدارية سوف لا نجد سوى مصدر رئيسي واحد وهو قانون نامة سليمان الذى وضع نظماً للإدارة فى مصر بشكل عام فى الربع الأول من القرن السادس عشر وبعد هذا المصدر لا توجد أى مصادر وثائقية مباشرة تناولت تاريخ مصر المالى والإدارى فى تلك الفترة حيث اقتصرت وثائق هذه الفترة على بعض السجلات الخاصة بالمحاكم الشرعية والتى أعطتنا صورة جيده عن الأحوال الاجتماعية للمصريين والبناء الطبقى فى مصر فى تلك الفترة. كذلك دفاتر الترابيع والتى كان لها دوراً كبيراً فى رصد تطور حيازة الأرض خلال الفترة المشار إليها.[٢] خلاف ذلك لم تعطينا هذه الدفاتر والسجلات أى معلومات تفصيلية عن الأحوال الإدارية والمالية فى مصر. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدفاتر فى إمكانية سد الثغرات التى صاحبت دراسة تاريخ مصر فى القرن السادس عشر.

ولكن تأتى صعوبة الاستفادة من هذه المصادر رغم أهميتها فى أنها ضمن محفوظات الأرشيف العثمانى برئاسة مجلس الوزراء التركى باستانبول، كذلك اللغة التى كتبت بها هذه الدفاتر وهى اللغة العثمانية والتى لا يعرفها الكثير من الباحثين فى التاريخ العثمانى. وقد أتيحت الفرصة للباحث للإطلاع على هذه الدفاتر أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه فى التاريخ العثمانى بجامعة أنقره التركية والاستفادة منها بصورة كبيرة فى إعداد دراسته.

ولكن قبل رصد أهمية هذه الدفاتر خلال تلك الفترة، كان لابد من التعرف على تصنيف هذه الدفاتر من واقع قيدها فى كتالوجات الأرشيف العثمانى باستانبول.

حيث بلغت أعداد هذه الدفاتر ٢٦٦دفتر بداية من عام ١٥٥٣م (٩٦١هـ) حتى عام ١٧٩١م (١٢٠٦هـ) فضلاً عن ١٧ دفتر ذيل مهمة تبدأ من عام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ) وتنتهى عام ١٧٨٠م (١١٩٥هـ) كذلك هناك قيد لدفاتر المهمة العسكرية

وعـددها ٦٨ دفـتـر بداية من عـام ١٧٨١م (١١٩٦هـ) وتنتـهى عـام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ).كما يوجد أيضاً دفاتر المهمة السرية Mühimme Mektume وهى خاصة بالاجتماعات السرية التى كان يرأسها السلطان العثمانى بنفسه وتبدأ هذه الدفاتر عام ١٧٨٨م (١٢٠٣هـ) وتنتهى عام ١٨٥٩م (١٢٧٦هـ). وأخيراً دفاتر المهمة الخاصة بمصر والتى تبدأ منذ عام ١٧٨٨م (١١١٩هـ) وتنتهى عام ١٨٤٠م (١٢٥٦هـ). معنى ذلك أن بداية ظهور أول دفتر مهمة بصورة كاملة كان عام ١٥٥٣م. ولكن خلال البحث ضمن أرشيفات استانبول تم العثور على بقايا دفتر مهمة يعود تاريخه إلى عام ١٥٤٣م (٩٥١هـ). (٣)

ومن خلال دراسة هذه الدفاتر سوف نجد أنها لا تخص ولاية بعينها بل كانت قراراتها تصدر إلى جميع الولايات وتصدر فى دفتر واحد كذلك كانت مواضيعها متنوعة طبقاً لاحتياجات الدولة من هذه الولاية. وعلى الرغم من ذلك سوف نجد أن مصر كان لها نصيب كبير من الموضوعات التى تناولت هذه الدفاتر وأن دل ذلك فيدل على أهمية مركز مصر بالنسبة للدولة العثمانية والسلطان العثمانى.

وإذا تتبعنا الموضوعات التى تناولتها هذه الدفاتر عن تاريخ مصر فى تلك الحقبه سوف نجد أنها اختلفت من فترة إلى أخرى طبقاً للتغيرات السياسية والإدارية فى البلاد، فعلى سبيل المثال كانت الفترة موضوع الدراسة هى فترة اضطرابات سياسية بسبب ثورة السباهية التى قام بها مجموعة من العسكر ضد الدولة فارضين الكلف والبدع على الأهالى مما أضر بالأهالى فساءت أحوال البلاد بسبب هذه الأحداث لذلك نجد أن دفاتر المهمة خلال تلك الفترة كانت عبارة عن تحذيرات مستمرة للولاة العثمانيين فى مصر بعدم التهاون مع هؤلاء العصاه وملاحقتهم ومعاقبتهم بأقصى العقوبة والعمل على رفع الظلم عن الأهالى. ولكن مع نهاية هذه الثورة بدا أسلوب المخاطبة مع الولاه يختلف بعد

ظهور استقرار نسبى فى أحوال البلاد ثم سرعان ما اختلف أسلوب المخاطبة فى هذه الدفاترمن جديد مع بداية ظهور صراع الصناجق على السلطة والتوجيهات المستمرة من السلطان إلى الولاة لإظهار القوة لهؤلاء الصناجق وعدم التفريط فى سطوه الدولة عليهم، كذلك مخاطبة الدفتردار لإرسال الأموال اللازمة للدولة بلا تقصير وفى موعدها وكان هذا رد فعل السلطان لوصول الخزينة ناقصة ومتأخرة عن موعدها.

ودراسة هذه الدفاتر توضح حقائق على درجة كبيرة من الأهمية منها: أن السلطان العثمانى لم يكن كما ذكرته بعض الدراسات منعزلاً لا يعلم أى شئ عن الوضع فى مصر ولا يهمه سوى وصول الخزينة السنوية كاملة وفى موعدها ولو على حساب الأهالى، بل نجده كان ملماً وبدرجة كبيرة للغاية بالأمور العامة فى مصر سواء الأمور المالية أو الإدارية أو الاقتصادية وحتى أدق التفاصيل فى الحياة الاجتماعية. وسوف نجد من خلال عرض بعض المعلومات المتوفرة فى هذه الدفاتر أن مصر كانت متواجدة دائما فى اهتمام السلطان العثمانى حريصاً على دعم العدالة فى البلاد ومحافظاً على مشاعر الأهالى ومحذراً كل من يحاول تعكير صفو حياتهم ورفاهيتهم. وإذا تتبعنا الوضع فى مصر من خلال دراسة دفاتر المهمه فى القرن السادس سوف نجد أن عبء هذه الإدارة قد وقع بصورة كاملة تقريباً على الوالى العثمانى والذي كُلف بأمور ماليه وإدارية وعسكرية وإقتصادية بل وإجتماعية أيضاً وهذا ينفى ما قيل عن الوالى العثمانى أنه كان يمكث فى القلعة ولا يعلم شيئاً عما يدور فى البلاد ولكن فى حقيقة الأمر كان هذا الوالى بهذه الصورة لا يستطيع البقاء كوالى لمصر سوى بضعة شهور قليلة لعدم كفاءته لهذا المنصب. فإذا نظرنا إلى مجمل الفرمانات التى كانت ترسل إلى الوالى العثمانى لتكلفة بعمل شئ معين سوف نجد أن هذا الوالى لا يستطيع المكوث فى القلعة بهذه الصورة كما ذكرته بعض الدراسات إنما سيكون فى عمل مستمر دون إنقطاع. لكن التعميم فى بعض الأمور المتعلقة

بالولاه الفاشلين وتعميمها على ولاه مصر جميعاً هو الذى أوقع بعض الباحثين فى هذه الأخطاء.

على أية حال فإن معظم الفرمانات التى وصلت إلى مصر كانت موجهة إلى الوالى العثمانى فى مصر وكان من المهام الأساسية له كما أوردتها دفاتر المهمه إرسال خزينة مصر السنوية فى موعدها ودون نقصان وكان هذا الفرمان موجهاً أيضاً إلى دفتر داره بحكم أنه المسئول عن الشئون المالية فى البلاد.(٤)

وتوضح تلك الدفاتر حرص السلطان العثمانى على إقامة العدل بين الأهالى وعدم الإفراط فى جمع الأموال منهم حتى لا يضاروا. وأتضح ذلك من خلال الفرمان الذى أرسله السلطان إلى إبراهيم باشا عام ١٥٨٤م (٩٩٢هـ) لوقف الظلم عن الأهالى والتصدى لكل من يُفرط فى جمع المال من الفلاحين وأمره بمعامله الأهالى بالرفق والعمل على رفاهيتهم حتى لو وصل الأمر إلى نقص الخزينة السنوية عما هو مقرر لها.(٥)

معنى هذا أن السلطان العثمانى كان فى بعض الأحيان يسمح بنقص الخزينة عما هو مقرر لها لكن بتوجيهات شخصية منه وليس بتقصير من الوالى العثمانى أو دفترداره. كذلك كان السلطان حريصاً على إقرار العدالة فى توزيع الضرائب السنوية على الفلاحين وعدم المغالاة فى جمعها لذلك أمر مسيح باشا عام ١٥٧٦م (٩٨٤هـ) بعمل مساحة جديدة للأراضى لفائدة الرعايا والميرى على حد قول السلطان وحدد له أن يقوم بهذه المساحة القاضى المعتمد مع اهل الخبرة وتحت أشرافه الشخصى.(٦)

ومن المهام التى كُلف بها الوالىايضا استلام الخزينة الإرساليه السنوية اليمنيه من والى اليمن حيث يقوم بتجهيزها وإرسالها إلى استانبول مع توفير الحماية الكاملة لها.(٧) كذلك كان من مهام الوالى العثمانى فى مصر كما أوردتها دفاتر المهمه تعيين وعزل كبار رجال الولاية كذلك العاملين بها ولكن بتوجيهات

مـباشرة مـن السلطان أو بعـرض حـال يقـدمه الوالـى للسلطان يبـدى فيـه اقتـراحـاً بشـأن تعـيين أو عـزل أو ترقـيه أحـد الأشـخـاص ومن حق السلطان قـبـول أو رفض هذا الاقتراح وبدون إبداء أى أسباب. فعلى سبيل المثال عرض الوالى مسيح باشا على السلطان قضية رشوة أتهم فيها دفتردار مصر أنذاك مصطفى بك وأثبتت التـحـقـيـقـات التى تولاهـا مسـيـح باشـا بنفسـه تورط هذا الـدفتـردار فى الـرشـوة فإقتنع السلطان بما عـرضه عليه مسيح باشـا وأصدر فـرمـاناً بعزل مـصطفى بك وتعـيين دفـتـردار قـبـرص بدلاً منه.[٨] كذلك قـام بعـزل صنجق أبريم بسـبب عـجـزه فى إدارة شئون الأقليم وشكاية الأهالى المستمرة منه لظلمه وتعسفه.[٩]

من جـهـة أخـرى طلب مـصطفى باشـا شـاهين ترقـيـا إلى والى الـبـحـيـرة نظيـر كفـاءته فى إدارة شـئون إقليمـه وصـرفـه عـلى الخليج الناصـرى فـأستـجـاب السلطانى العثمـانى لطلبـه وتم ترقيـة والي البـحيـرة بمبلغ ١٠٠٠ أقجـه زيادة على مرتبه.[١٠] كذلك أقترح الوالى حسن باشـا الخادم على السلطان اسم محـمود بك ليكون أمـيـراً على الخـزينـة ووافق السلطان على هـذا الاقـتـراح ومنح مـحـمـود بك لقب الصنجق.[١١]

لكن فى بعض الأحيان كان الوالى العثمانى يقوم ببعض التعيينات والترقيات بدون الرجوع إلى السلطان مثل تعيين بعض أفراد الفرق العسكرية أو تـرقـيـتـهم وهذا ما دفع السلطان العثمانى فى كثير من الأحيان إرسال أوامره إلى ولاه مصر بالتـحكم فى أعداد أفراد الفـرق العسكرية وعدم زيادتها عـمـا هو مـقـررلـهـا مع تحديد علوفات هذه الفرق وقـيـد كل ذلك فى دفـتـر خـاص يُرسل إلى السلطان، وأن يُعزل كل فـرد لم يرد ذكر اسمـه فى هذه الدفاتر وهذا ما حدث عندما أرسل السلطان إلى حـسـن بـاشـا الخـادم يأمـره برفع أسـمـاء بعض أفـراد من الفـرق العسكرية الذين قام بتعيينهم مسيح باشا دون الرجوع إليه.[١٢]

كذلك كان السلطان حـريصـاً كل الحـرص على إختيـار العناصـر الجيـدة فى

إدارة شئون البلاد وكان دائم التحذير للولاة فى مصر بعدم إختيار عناصر غير مؤهله يمكن أن تسبب الضرر للأهالى والميرى، كذلك حذر فى إظهار أى نوع من الوساطه فى تعيين أحد الأفراد.(١٣)

وفيما يتعلق بالشئون العسكرية فكان الوالى مكلفاً بإعداد بعض الفرق العسكرية لحماية الولايات الأخرى التابعة للسلطان من الهجمات الخارجية والعصيان الداخلى والأمثلة على ذلك كثيرة منها الأمر الذى وجهه إلى سنان باشا عام ١٥٦٧م (٩٧٥هـ) بتعيين أربعة صناجق وأربعة آلاف جندى وأربعمائه من المتفرقة ومائة جاويش وألف جنوليان للقضاء على العصيان الموجود فى اليمن، على أن يعين مصطفى باشا والى الشام سرداراً على هذه الحملة ومنح هؤلاء جميعاً علوفه كل ثلاثة أشهر وتعيين أغا الجراكسه سرداراً على مجموعة الجنولليان المتجهة إلى اليمن.(١٤) بعد ذلك قام بتكليف سنان باشا بمساعدة إبراهيم بك عام ١٥٧٤ م (٩٨٢هـ) بالقيام بحمله بحرية يعاونهما قابودان اليمن مع اصطحاب ٢٠٠٠ قنطار بارود لتدعيم القوة التى غادرت البلاد من قبل للقضاء على عصيان اليمن.(١٥)

كذلك أرسل السلطان أوامره إلى إبراهيم باشا عاما ١٥٨٢م (٩٩٠هـ) بتجهيز جيش مكون من مائتى فارس وثلاثمائة رامى وتجهيز مبلغ أربعين ألف فلورى وإرسالهم إلى ولاية الحبشة بسبب سقوط بعض بلدانها الشمالية تحت سيطرة ملك الحبشه السابق.(١٦)

كما أرسل السلطان إلى مسيح باشا عام ١٥٧٩م (٩٨٧هـ) يأمره بتوجيه حمله إلى بلاد الشام لمواجهة الإضطرابات هناك مع تجهيز مواجبات لهؤلاء العسكر لمدة ستة أشهر تصرف من خزينة مصر.(١٧) كذلك كان السلطان العثمانى حريصاً على منع وصول أى تهديد خارجى خاصة من البرتغاليين، لذلك كان دائم التحذير من دخول أى سفن أجنبية إلى السواحل المصرية خاصة إذا

كانت تحمل أى نوع من أنواع السلاح، وهذا هو مضمون الأمر الذى أرسله السلطان العثمانى إلى سنان باشا عام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ).[١٨]

كذلك كان هناك تكليفاً للوالى العثمانى بإعداد عسكر المناوبه المكلفين بحماية الولايات العثمانية المختلفة كل ثلاث سنوات وإعداد ما يحتاجه هذا العسكر من أموال وغذاء وغيره وأن يقيد كل ذلك فى دفاتر خاصة تعرض على السلطان باستمرار لضمان سير هذه العملية بنوع من الانضباط وأن يعاقب الوالى كل من يخالف هذه التعليمات ويكافئ كل من يمتثل لأمر الدولة ويقوم بالدفاع عنها بإخلاص.[١٩]

ومن الأمور العامة التى كُلف بها الوالى فى مصر كفاية مركز الدولة فى استانبول من احتياجاتها من الحبوب المختلفة وأن لا يتصرف فى هذه المحاصيل إلا بعد استشارة السلطان فى ذلك. فعل سبيل المثال صدر فرماناً إلى حسن باشا الخادم عام ١٥٨٠م (٩٨٨هـ) بعدم بيع القمح والشعير والأرز والسكر والكتان والحمص والعدس وسائر الحبوب وإرسالها إلى استانبول على وجه السرعة[٢٠] كذلك فى عام ١٥٦٥م (٩٧٣هـ) ورد فرماناً إلى محمود باشا المقتول بكفاية احتياجات السلطنة من محصول الأرز[٢١].

وكان من مهام الوالى أيضاً تعيين مخصصات الحرمين الشريفيين والقدس الشريف فى مصر ورعاية فقراء هذه المدن وكفايتها من حبوب وشمع وزيوت وباقى الاحتياجات التى يحتاجها سكان هذه المدن. فضلاً عن تحديد القيمة التى سوف تقدم إلى أمير الحج لمساعدة الحجاج وسكان المدن المقدسة. فعل سبيل المثال أرسل السلطان إلى مسيح باشا عام ١٥٧٨م (٩٨٦هـ) يخبره بأن إحتياجات الحج هذا العام ستبلغ ١٣,٤٠٠ ذهب طبقاً للحسابات الواردة من مركز الدولة وعلى مسيح باشا إخراج هذا المبلغ من ميزانية مصر ومنحها إلى كتخدا أمير الحج بإيصال ممهور وأن يقيد هذا فى دفتر المحاسبة وأن يوجه أوامره إلى ناظر

الدشيشه بتوفير المحصول اللازم لفقراء مكة والمدينة والتنبيه على أمير الحج بتوزيع الحبوب على الحجاج باستمرار من دخول مكه إلى العودة.(٢٢)

وكما ذكرنا من قبل أن السلطان العثمانى كان على دراية كاملة بما يدور فى مصر بعيداً عن الأمور الإدارية والمالية والعسكرية فنجده يرسل أمراً إلى على باشا الصوفى عام ١٥٦٤م (٩٧٢هـ) للتحقيق فى قضية سرقه أُتهم فيها أحد جنود القلاع وكان المسروق عبارة عن فروه عادية، كذلك التحقيق فى سرقه بعض السلاح من السلاح خانه التى أنشأها قايتباى من قبل، وأخيراً التحقيق فى سرقه أحد المماليك لأحد زملائه وكانت المسروقات عبارة عن قطعة ذهب وخنجر فضه وسكين فضه و ١٥٠ فلورى وقد أثبتت التحقيقات هذه التهمه فأرسل السلطان إلى سنان باشا يأمره بأن يرسل هذا المتهم إلى استانبول لمحاكمته محاكمة عسكرية وإعطائه العقاب الذى يستحقه.(٢٣)

وإن دل ذلك فيدل على رغبه السلطان فى تدعيم السلطة الأمنية فى البلاد خاصة إذا كان العسكر طرفاً فى هذه القضايا حيث كان يدرك خطورة الأوضاع فى مصر فى تلك الفترة ودور العسكر المؤثر فى إضطراب الأحوال فى البلاد، لذلك كان يريد الحزم فى هذه الأمور بنفسه دون وساطه الوالى العثمانى. حتى الذين أدينوا فى إحدى الجرائم وتم وضعهم فى السجون كان السلطان حريصاً على معرفة مصيرهم وأبدى رغبته باستمرار بعدم بقاء هؤلاء المساجين فى مصر ورغبته فى الاستفادة منهم بأمور خارج البلاد. فنجده عام ١٥٨١م (٩٨٩هـ) أصدر أوامره إلى حسن باشا الخادم بإرسال بعض العصاه المحجوزين بقلعة الإسكندرية إلى مناطق نائيه للدفاع عن الدولة من سفن الكفار واللاوند والقراصنة.(٢٤)

كذلك أرسل السلطان أوامره إلى سنان باشا عام ١٥٨٠م (٩٧٢هـ) بعمل

دفتر خاص للمساجين الخطيرين وتحديد جريمة كل منهم على حده وتسليمهم إلى بك الأسكندرية والذى بدوره سيقوم بتسريحهم للعمل فى تعمير إحدى المناطق المهجورة للاستفادة منهم.[٢٥] كما حددت هذه الدفاتر دور الوالى فى مراقبه العاملين فى إدارة الأقاليم ومحاسبتهم باستمرار وعرض أحوالهم على السلطان باستمرار، حيث صدر الأمر إلى على باشا الصوفى عام ١٥٦٤م (٩٧٢هـ) بمحاسبه الأمناء العمال بسبب تأخير مالديهم من أموال وفى حالة ثبوت عدم أمانتهم يعزلوا من وظائفهم ويعاقبوا بالحبس فوراً واسترداد ما لديهم من أموال حتى لو أضطر إلى بيع أملاكهم وأملاك أولادهم وزوجاتهم ان وجدت.[٢٦] وفى بعض الأحيان يصدر السلطان أوامره إلى الوالى بإرسال بعض العمال والأمناء إلى إستانبول لمعاقبتهم بسبب إهمالهم فى أداء وظائفهم أو جورهم على الأهالى.[٢٧]

وعلى الرغم من كل هذا كان على الوالى فى بعض الأحيان إرسال تقرير مفصل عن أحوال مصر الإدارية والمالية فضلاً عن الأمور العامة فى البلاد وهذا ما طلبه السلطان من إبراهيم باشا عام ١٥٨٣م (٩٩١هـ).[٢٨]وفى حالة عدم إقتناع الإدارة المركزية فى استانبول بكفاءة وأداء الوالى العثمانى يصدر الأمر فوراً بعزله من منصبه وتعيين بدلاً منه وفى بعض الأحيان يتم عمل فريق تفتيش برئاسة الوالى الجديد للتفتيش على ما أداه الوالى القديم من التزامات وأن ثبت عجزه فى أداء مهمته أو خيانته للأمانة يعاقب بنزع أملاكه بالقوة وفى بعض الأحيان تصل العقوبة إلى الإعدام إن ثبت تفحل جريمته.[٢٩]

بعد ذلك تأتى صلاحيات الدفتردار أو ناظر الأموال من خلال دفاتر المهمة بعد الوالى حيث كان منصبه مرتبطاً بالأمور المالية والتى تهم السلطان العثمانى بصورة كبيره، لذلك نجد أن دفاتر المهمة إمتلأت بالمراسلات التى كانت بين السلطان العثمانى والدفتردار المصرى طوال العصر العثمانى. فقد اعتبره

السلطان وكيله فى الشئون المالية للبلاد. لكن بتعقب المراسلات الى كانت بين السلطان والدفتردار سوف نجد أنها كانت عبارة عن مراسلات وأوامر لا تمس سوى الأمور المالية على عكس الوالى العثمانى الذى تطرقت المراسلات بينه وبين السلطان إلى كافة الأمور فى البلاد. وكان أهم ما يربط السلطان العثمانى بالدفتردار الخزنية الإرساليه السنوية حيث كانت تدور معظم هذه المراسلات بينهما حول حجم الخزنية الإرسالية وموعد وصولها، والتحذيرات المستمرة التى كان يرسلها السلطان إلى الدفتردار بعدم إرسال الخزنية ناقصة أو متأخرة عن موعدها. فهذا أمر سلطانى إلى حسن بك دفتردار مصر عام ١٥٨٠م (٩٨٨هـ) بأن لا تقل خزينة مصر الإرسالية هذا العام عن ٥٠٠,٠٠٠ ذهب على أن يسجل ذلك فى دفتر خاص بعيداً عن إيرادات بيت المال.[٣٠] كذلك كان السلطان حريصاً على معرفة كل أمور مصر المالية بالتفصيل وليس أجمالاً حيث كان هناك أوامر مستمرة إلى دفتردار مصر بإرسال دفتر الإيرادات ودفتر المصروفات ومقدار الزيادة والنقصان فى دفتر ثالث. كل هذا كان يرسل مع الصندوق الذى توضع فيه الخزينة الإرسالية السنوية.[٣١]

وكما ذكرنا من قبل أن الوالى العثمانى كان فى بعض الأحيان يقترح على السلطان بعض الأسماء لترقيتهم. وكان دور الدفتردار فى حالة موافقة السلطان على إقتراحات الوالى أن يوفر هذه الترقيات من خزينة مصر وأن يقيد كل ذلك فى دفاتر خاصة ترسل إلى السلطان مع تحديد نوع هذه الترقية ومقدراها.[٣٢] فعلى سبيل المثال أصدر السلطان أوامره إلى دفتردار مصر بمنح أحد الكتخدارات ترقى يمثل بدل تيمار، كذلك صدرت إليه الأوامر بمنح والى أبريم ترقية مقدارها ١٠٠٠ أقجه نظير محاربته للأعراب والقضاء على تمردهم.[٣٣] ونظراً لأن الدفتردار كان مسئولا عن الأحوال المالية فى مصر والعمل على إنضباطهانجده باستمراريتلقى اوامر سلطانية بملاحقه ومحاسبة الأمناء العمال فى حالة تأخير ما لديهم من أموال أميرية ومعاقبتهم بالحبس بمساعدة الوالى

والصوباشى فى مصر.[٣٤] كذلك كان من مهامه أيضاً الإشراف على تطبيق نظام الإلتزام فى مصر بجانب نظام الأمانات وتطبيقه بصورة منضبطة ومقننه. حيث كانت الأوامر التى تصدر إليه فى هذا الشأن تحثه على إعطاء مقاطعات الإلتزام لمن يستحقها وقد حدد الأمر هذا المستحق بأن يكون له كفيلاً يقوم بسداد ما عليه من إلتزامات مالية فى حالة عجز الملتزم عن تسديد هذه الأموال، كذلك وبعد حصول هذا الملتزم على الأرض تُكتب له نميقه إلتزام لمدة ثلاث سنوات يسقط بعدها الإلتزام تلقائيا وتعود هذه الأراضى إلى ديوان الروزنامه والذى يقوم بدوره بعرض هذه الأراضى من جديد فى مزاد علنى يتم بمعرفة الدفتردار ومن يرسو عليه المزاد يصبح الملتزم الجديد[٣٥].

بعد ذلك يقوم الدفتردار بتنفيذ أوامر السلطان بشأن إعطاء التوجيهات المستمرة إلى الملتزمين والأمناء والمباشرين والكشاف بتحصيل الأموال الأميرية وإخراج الجرف منها والتنبيه عليهم بعدم ظلم الأهالى وعدم الإفراط فى جمع الضرائب.[٣٦]

كذلك كان الدفتردار يقوم بتنفيذ أوامر السلطان بزيادة قيمه بعض مقاطعات الإلتزام مثل مقاطعة الغربية وقراها والتى أمره بزيادة قيمتها إلى خمسين كيس على أن يتم دفع هذه القيمة مقدماً قبل الحصول على الالتزام.[٣٧] كذلك تحديد إلتزام البحيرة بـ مائتى كيسه والتنبيه على الملتزمين بعدم مطالبه الأهالى بأكثر من هذا المقدار إرضاءً للسلطان.[٣٨] كذلك كان من مهام الدفتردار، طبقاً للأوامر الصادرة له، التحقيق فى أسباب إفلاس بعض المقاطعات، وإذا أثبتت هذه التحقيقات أن هناك إهمالاً أدى إلى هذا الإفلاس فعلى الدفتردار والوالى معاقبة المقصرين بأشد عقوبة وإرسال ما وصلت إليه التحقيقات إلى السلطان.[٣٩] كما كان هناك أوامر صريحة للدفتردار بإعطاء أراضى الإلتزام إلى الأغنياء القادرين المستقيمين فقط.[٤٠]

وكما ذكرنا من قبل أن الأوامر التيكانت ترسل إلى الواليالعثمانى قد

إختلف مضمونها تبعاً للأوضاع السياسية فى البلاد، نجد أيضاً أن الأوامر التى أرسلت إلى الدفتردار تأثرت بالأوضاع السياسية فى البلاد كذلك. فنتيجة لثورة السباهية التى قام بها بعض العسكر فى القرى المصرية جاءت الأوامر إلى الدفتردار بصورة صريحة تحذره من منح قرى الأوقاف كإلتزام للأمراء المماليك وللأغوات وللمتفرقة وذلك لأنهم قاموا بالاستيلاء على هذه الأراضى بالقوة ولم يسددوا ما عليها من ضرائب.(٤١)

كذلك أصدر أوامره إليه بعدم إعطاء أراضى الإلتزام إلى طائفة الجنوللیان والجراكسة والتفنكجيان بعد أن ثبت تورطهم فى هذه الاضطرابات، على أن يمنح هذه الأراضى إلى بكوات المتفرقة والجاويشان والجراكسة الموالين للدولة.(٤٢) كذلك كان من مهام الدفتردار دفع المرتبات إلى موظفى الدولة والعسكر وقيد كل ذلك فى دفاترخاصة و منفصلة، كذلك تتبع أصحاب الديون لتحصيلها منهم بصورة أو بأخرى، حتى لو اضطر إلى بيع أملاك صاحب الدين. فعلى سبيل المثال ورد الأمراء إلى دفتردار مصرمحاسبة عابدى بك حاكم إبريم، حيث كان مدانا بمبلغ ألف دينار ذهب للخزينةوتم تحصيلها بعد بيع ممتلكاته.(٤٣)

كذلك كان من حق الدفتردار لكن بعد الحصول على موافقة السلطان بمنح بعض القروض إلى كبار رجال الدولة، على أن يقوم هذا الشخص بسداد الدين فى وقت يتم تحديده مع الدفتردار. فعلى سبيل المثال منح الدفتردار والى الحبشة قرضاً مقداره ١٠,٠٠٠ ذهبية بالإضافة إلى السالیانه المعينه له ومقدارها ١٠٠,٠٠٠ أقجه وقد تم قيد ذلك فى دفتر المصروفات.(٤٤) وكان هناك تحذيرات مستمرة للدفتردار كما كانت للوالى بأن لا يعين أشخاص غير أكفاء فى الإدارة المالية وأن يمنع استخدام الوساطه بكل أنواعها فى تعيين أحد الأفراد فى وظيفة هو غير كفء لها.(٤٥) كذلك صدرت الأوامر إلى الدفتردار بالاشتراك مع الوالى فى تعيين مخصصات الحرمين الشريفين وكفاية الاستانه من الحبوب بمختلف أنواعها(٤٦)، كذلك الإشراف على مخازن مصر وحساباتها.(٤٧)

وفيـمـا يتـعلق بالأمـراء الـصناجق نجـد أن السلطان العـثـمـانى كـان شـديد الحرص على الإلمام بكل ما يخص هؤلاء الأمراء والعمل بكل الوسائل على التقرب منهم من جهة والحد من نفوذهم من جهة أخرى. وقد إمتلأت دفاتر المهمة بأمور تتعلق بهؤلاء الأمـراء. وقد كان الوالى العثـمـانى هو عين السلطان فى مـصـر وهو الذى ينقل إليه باستمرار تطور أوضاع هؤلاء الأمـراء ومراقبه تصرفاتهم وتحديد مدى إنتمائهم إلى السلطان. وبناءاً على هذه التقـاريركان السلطان يتخذ التدابير المناسبـة لهؤلاء الأمـراء، كترقيتهم أو معـاقبتهم. فنجـد على سـبيل المثال فرمـان السطان إلى سنان باشـا عـام ١٥٧١م(٩٧٩هـ) بتـرقـيـه بعض أمـراء الصنـاجق وقيدهـم فى سجل شـرف خـاص وذلك نظيـر مساهمتهم الفعـاله فى إتمام بعض الفتوحـات العثـمـانيـة فى بعض المناطق.[٤٨] وتعيين بعضهم حكام للأقـاليم مثل محمد بك الذى عين صنجقاً على دمياط عام ١٥٧١م (٩٧٩هـ).[٤٩] وعزل البعض الآخر ومحاكمتهم مثل مصطفى بك أمير الحج الذى أهمل فى أداء واجبه تجاه الحجاج مما أضر بهم.[٥٠]

لكن من جـهـة أخـرى كان هناك فـرمـانـات مـبـاشـرة ترسل من السلطان إلى الأمـراء الصناجق دون وساطة الوالى العثمانى فى مصر. وكانت هذه الفرمـانات فى الغالب عبـارة عن أوامر لهؤلاء الأمراء بشـأن تجهيز شئ معين أو القيام بمهام مـحـدده يطلبـهـا منهم السلطان. وتكون هذه الأوامـر ذات طبيـعـة مـعينه تخـتلف بإخـتـلاف مـوقع الإقليم الذى يتـولاه الصنـجق. فـعلى سـبـيل المثـال كـان هنـاك مـراسـلات وأوامـر مسـتـمـرة بين السلطان العـثـمـانى وقـابودان الإسكندرية ومنهـا أوامـره بالمحـافظة على أمن جـزيرة رودس وإرسال سـفن مـجـهـزة بالجيش والعـتـاد للقيـام بهـذه المهمـه كذلك ان يقـوم قـابودان الإسكندرية بمصـادرة جـمـيع المراكب الأجنبية الغير مرخصة والقيام بدور الوسيط لتسلم مجموعة من الأسرى قادمين من ولايـة كـريت، على أن يقـوم بإرسـالهم فى ظل حـراسـتـه الشـخـصـيـة إلى استانبول.[٥١]

هذا بالإضافة إلى تجهيز البارود اللازم للأسطول العثمانى القابع فى مياه البحر المتوسط.[٥٢] كذلك كان هناك أوامر إلى قابودان دمياط بتجهيز سفن لمواجهة سفن القراصنة الكفار من جهة وتجهيز سفن أخرى تُحمل بالحبوب وترسل إلى فقراء القدس من جهة أخرى[٥٣]. كذلك صدرت الأوامر السلطانية إلى قابودان السويس عام ١٥٦٧م (٩٧٥هـ) بإرسال خمس سفن محملة بالبارود والجنود والمهمات المتنوعه إلى اليمن وتسليمها إلى حسن بك لأداء المهمه المطلوبة هناك.[٥٤]

وفى بعض الأحيان كانت بعض هذه الفرمانات تأتى موجه إلى قابودانات هذه الموانى مجتمعين. فعلى سبيل المثال ورد الأمر السلطانى عام ١٥٧٠م (٩٧٨هـ) إلى قابودانات الإسكندرية ودمياط بتجهيز بعض السفن لإرسالها إلى جزيرة رودس لسد النقص فى السفن والبارود هناك[٥٥]، كذلك فى عام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ) ورد الأمر السلطانى إلى قابودانات الإسكندرية ودمياط والسويس بتجهيز بعض السفن لإرسالها إلى الأستانه لمساعدة الأسطول العثمانى فى حملاته.(٥٦٠) وفى عام ١٥٨٩م (٩٨٧هـ) ورد أمر سلطانى إلى أمراء رشيد ودمياط بإرسال بعض السفن من دمياط إلى يافا لإحضار المحصول الزائد من هناك وبيعه فى مصر وإرسال قيمته إلى الآستانة.[٥٧]

أما فيما يتعلق بالولايات الداخلية فى مصر فنجد أن السلطان العثمانى استمر فى إرسال أوامره إلى حكام هذه الأقاليم للاستفادة منهم. فعلى سبيل المثال أرسل السلطان أوامره إلى صنجق أبريم ليوفر كل الاحتياجات اللازمة من العسكر والسلاح والبارود وإرسالها إلى الحبشة بأقصى سرعة.[٥٨]

وإذا تتبعنا دفاتر المهمه خلال القرن السادس عشر سوف نجد أن السلطان العثمانى كان على داريه كاملة بالأحوال الاقتصادية فى البلاد خاصة فيما يتعلق بنظام إدارة الأراضى الزراعية وتجارة مصر الداخلية والخارجية، لكن هذه

الدفـاتر لم تعطنا أى إفـادة عن مـدى إهتـمـامـه بالصنـاعـة وطوائف الحـرف فى مصـر ويبـدو أن قنـاعـة السلطان بسيـر هذه العـملية بصـورة مـرضـيـة قـد قلص أوامـره تجـاه هذه الأمـور تاركـاً إدارتهـا إلى شـيـوخ الطوائف تحت مـراقبـة الوالى العثمانى فى مصر.

أمـا فـيـمـا يتـعلق بنظام إدارة الأراضى الزراعـيـة كـان السلطان العـثـمـانى حـريصاً على أن يكون على علم فى كل ما يتعلق بالنظم السائدة فى مصر سواء نظام الأمانات أو نظام الإلتزام على حد السواء وكان حريصـاً أيضاً على أن تكون إدارة هذه الأراضى بصـورة متكافئـة من حيث تحـقـيق الأرباح من جـهـة وتحـقـيق العدالة فى توزيع الضريبة وطريقة جمعها من الفلاحين بصورة إنسانية من جهة أخرى. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة كان عليهالاتصـال المباشر والمستمر بادارته فى مصر وأن لا يكف عن إصـدار أوامره وتعليماته إليهم من جهة وإلى الملتزمين والأمنـاء والكشـاف من جـهـة أخـرى حـتى يضـمن تحـقـيق أهدافـه تجـاه هذه البـلاد[٥٩]. فعلى سـبيل المثـال نجده كان حريصـاً خـلال مـراسـلاته وأوامـره إلى الوالى العثمانى ودفتردار ه أن تكون مدة الإلتزام ثلاث سنوات فقط تجدد بعدها بمزاد يشـرف عليـه الدفتـردار، كذلك أن لا يعطى الإلتـزام إلا لمن قدم كفـيـلاً له يقوم بتسديد ما عليه من أموال فى حالة عجزه عن السداد.[٦٠]

كذلك كان حريصـاً على عدم منح هذه الأراضى للمتمـردين السباهية خوفاً من الاخـلال بتطبـيق هـذا النظام فى ظل وجـودهم وعـدم ثقـتـه بهم فى تطبـيق العدالة بين الرعية.[٦١]

وإذا كـان السلطـان العـثـمـانى قد تدخل فى أمـور إدارة الأراضى الزراعـيـة لأهميتهـا بالنسبـة لإيرادات الدولة، فنجـده أيضاً حرص على معرفة كل ما يتعلق بتجارة مصـر الداخلية والخـارجيـة وبصفة خـاصة التجارة الخـارجية، فنجـد على

سبيل المثال السلطان العثمانى يرسل أوامره إلى سنان باشا عام ١٥٧١م (٩٧٩هـ) يأمره بتحسين علاقته بالتجار الفرنسيين (دبروفينيك) وتعيين ترجمان يجيد الفرنسية والعربية ليقوم بالترجمة بين هؤلاء التجار وأدارى الجمارك بالموانى المصرية، كذلك أمره بتوجيه تعليماته إلى موظفى الجمارك التخفيف من إجراءات التعسف التى يقومون بها تجاه هؤلاء التجار، خاصة بعد الشكوى التى قدمها القنصل الفرنسى إلى حاكم الإسكندرية بشأن ذلك.(٦٢)

من جهة أخرى أرسل السلطان عام ١٥٦٧م (٩٧٥هـ) فرماناً إلى سنان باشا ومحمد بك قابودان السويس يحذرهما من التعامل مع التجار البرتغاليين فى تجارة الذهب والمجوهرات(٦٣). ومنع بيع النحاس والرصاص وسائر آلات الحرب إلى التجار الهنود وإلغاء الصفقه التى أبرمها معهم عامل الإسكندرية اليهودى المدعو شماؤل وإدانته بعمل هذه الصفقه بدون علم الدولة خاصة بعد إثبات تورط هؤلاء التجار بالتعامل مع البرتغاليين(٦٤).

كذلك كان هناك تحذيرات من قبل السلطان بمنع بيع البقول والسلاح والقطن لسفن الكفار واستشارتة قبل التصرف فى هذه البضائع(٦٥). وفيما يتعلق بالتجارة الواردة للدولة كان السلطان حريصاً على إرسال أوامره إلى ولاة مصر وقابودانات الموانى والدفتردار بعدم فرض جمارك على البهار القادم من اليمن إلى الاستانه ماراً بمصر والتحذير بعدم بيع هذا البهار فى مصر وتحديد حجم هذا البهار وقيمته الفعلية.(٦٦)

لكن فى بعض الأحيان كان يرد أمراً سلطانياً ببيع هذا المحصول إلى التجار الفرنسيين والبنادقة لما فيه فائدة للميرى على حد قول السلطان.(٦٧) كذلك أرسل السلطان إلى الوالى العثمانى وقضاه الموانى والقابودانات بضرورة تحصيل رسوم التجارة على تجار البن خاصة بعد زيادة هذه التجاره وإدرارها أرباحاً طائلة على هؤلاء التجار وإصرارهم على التهرب من دفع رسوم دخول هذه

التجـارة إلى مصـر وذلك بمسـاعدة القـائمين علـى العـمل فى الموانى المصـرية مما أثر سلباً على إيرادات الدولة من هذه التجارة.[٦٨]

من جهـة أخـرى كان السلطان حـريصاً على إنتقـاء عناصـر جيـدة مـتعـاونة لتنفـيـذ سيـاسـة الدولـة فى هذا المجـال بصـورة جيـدة. فعلى سـبيـل المثال أصـدر السلطان العثمانى فرمان عـام ١٥٨٠م (٩٨٩هـ) بتعيين حسن بن مـرزوق شاهبندر للتجـار فى مصـر وجـعل مسئوليته مبـاشرة أمام السلطان العثمانى دون غيـره.[٦٩] كـذلك فى عـام ١٥٦٠م (٩٦٨هـ) قـام بتـعـيين كـتـخـدا للدلالين فى خـان الخليلى عوضاً عن آخر تم عزله لسوء أخلاقه.[٧٠]

من جـهـة أخـرى كـان السلطـان العـثـمـانى حـريصـاً على إدارة الإلـتـزامـات الحضرية بصـورة جيدة فتدخل فى توجيه هذه الإلتزامات إلى أفـراد بعينهم يقوم بإختـيـارهم شـخـصـيـاً. فعلى سـبـيل المثال نجده يتـدخل فى توجيـه إلتـزام حـانه السمك عـام ١٥٨٢م (٩٩٠هـ) إلى أحد أفراد الجاويشيه بدلاً من الملتزم اليـهودى الذى بيعت أملاكه لسداد ما عليه من ديون.[٧١]

كـذلك رفض السلطان الإقـتـراح المقـدم من مـسـيـح باشـا عـام ١٥٧٧م (٩٨٥هـ) بتـعـيين أحد اليـهود فـى وظيفـة أمين مـيـنـاء السـويس وأصـر علـى تعـيين أحد الأمناء المسلمين فى هذا المنصب لتشككه فى نوايا اليهود خـاصة فيمـا يتعلق بعـلاقتهم السـرية والمريبـة مع التجـار الهنود الموالين للبـرتغـاليين[٧٢] وتسـهـيلهم لأعـمال الجـاسـوسـية التى يقـوم بها البـرتغـاليـون مستـغلين إنفتـاح الموانى المصـرية لهؤلاء التجار. وهذا ما دفع السلطان إلى التنبيه المستمر علـى الوالى وقابودانات الموانى بالتحقق من هوية هؤلاء التجار خاصـة بعد ظهور حالات من التجسس فى بعض الولايات العثمـانيـة ومنهـا على سـبيل المثال قيـام بعض البـرتغـاليين بإرتداء ملابس تجار مسلمين ومروا من أحد موانى الحبشة لكن تم كشفهم قبل توجههم

إلى استانبول وقبض عليهم وأرسلوا إلى مصر حيث قام الوالى العثمانى بإرسالهم إلى استانبول تحت حراسة مشددة لاستكمال التحقيق معهم هناك تحت أشراف السلطان.(٧٣)

ولم يكتف السلطان العثمانى بالإطلاع على أحوال مصر الإدارية والمالية والاقتصادية فحسب بل نجده تعدى ذلك بكثير وأنخرط فى المجتمع المصرى ومشاكله حتى يتعرف على أحواله بنفسه دون إنتظار تقارير الولاة. وهذا ينفى ما ذكرته بعض الدراسات التى إتهمت السلطان العثمانى بعزلته عن المجتمع المصرى وعدم معرفة أى شئ عن أحواله ومشاكله ولم يكن يهمه سويالخزينة السنوية دون النظر إلى راحة المصريين ورفاهيتهم وإقرار العدل بينهم. لكن بدراسة دفاتر المهمة فى تلك الفترة سوف نجد أن هذه الاجتهادات عارية من الصحة وأن السلطان العثمانى كان على علاقة وثيقة بالأهالى ولم ينتظر أى وساطه لتنقل شكاوى الأهالى إليه.

ودفاتر المهمه مليئة بالشكاوى التى أرسلها الأهالى إلى السلطان، كذلك ردود السلطان على هذه الشكاوى دون تقصير بل كانت ردوداً حاسمة لصالح الأهالى فى أغلب الأحيان. وقد اختلفت هذه الشكاوى فى مضمونها فبعض هذه الشكاوى كانت فى حق أحد الولاه الظالمين وأحياناً فى حق بعض حكام الأقاليم المتعسفين والملتزمين والكشاف والأمناء الجشعين. فعلى سبيل المثال أرسل أهالى ناحية مسيره إلى السلطان شكوى ضد أحد الأمناء يتهمونه بالتعسف والظلم فى جمع الضرائب السنوية منهم، فأمر السلطان الوالى محمود باشا المقتول ودفترداره عام ١٥٦٥م (٩٧٣هـ) التحقيق فى هذه الواقعة بكل جديه وأن ثبت ذلك لابد من معاقبة الأمين المذكور بأقصى العقوبة وإرسال أوراق التحقيق إليه شخصياً والعقوبة التى حصل عليها هذا الأمين للحكم على مصداقية وعدالة هذا التحقيق.(٧٤)

وفى عـام ١٥٧٠م (٩٧٨هـ) أرسل أهالى نـاحيـة جزيرة بنى ناصـر بـالغـربيـة شكوى للسلطان مفـادها تعدى بعض الملتـزمين عليهم بالظلم ورفع ضريبـة الإلتزام بدون وجـه حق وبدون علم الـدولة، فـأرسل السلطـان أوامـره إلى اسكنـدر باشـا بعـزل الملتزمين المشكو فى حقهم وتعيين بدلاً منهم يتصفون بـالعدل والرحمة وأن يخطره بأسماء هؤلاء الملتزمين الجدد للتحقق من صفاتهم هذه بنفسه.(٧٥)

كـذلك شكى أهـالى نـاحيـة الاشـمونـين الكشـاف والملتـزمين بسبب ظلمـهم وفـرضـهم لأمـوال إضافيـة تسـمى الطلبـه أو البـدعـه حيث أصبحت ضـريبـة ثابتة تفوق ضـريبـة الميـرى على الرغم من عـدم اعتـراف الدولة بهـا وقـد أصبحت هذه الضـريبـة عبئـاً كبيـراً على الأهـالى، فـأرسل السلطان أوامـره إلى سنان باشـا وإلى حاكم المنوفيـة عام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ) بكف الأذى عن هؤلاء الفـلاحين ومنع التعدى عليـهم بكل الطرق والتـصـدى لهـؤلاء المنحـرفين ووجـه هذه المسـئـوليـة إليـهـمـا شـخصياً وعليهما أن يعرضـا النتـائج التى سوف يتـوصلا إليهـا على السلطان فى أقـرب وقت ممكن وان ظهـر عـجـز أو تقصـيـر فى هذا الأمـر سـوف يحـاسـبـهـمـا ويعاقبهما شخصياً بأقصى عقوبة.(٧٦)

وتعـدت هذه الشكاوى الملتـزمين والكشـاف إلى حكام الأقـاليم أنفـسـهم ولم يشفـع لهم لدى السلطان منصبهم الكبيـر الذى يتولونـه فى اتخاذ إجراءات ردعة ضـدهم فى حـالة تورطهم فى أى أعـمـال تكون ضـد مـصلحـة الأهـالى. ففـى عـام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ) على سـبـيل المثـال أرسل أهـالى إبريم شكوى إلـى السلطـان فى حق صنجق إبريم يتهمونه بالظلم والتعسف وسوء المعـاملة فلم يتردد السلطان فى عزل هـذا الصنجق دون تحقيق وذلك لثقـة الكاملة فى حكم الأهـالى عليـه واعتبر هذا الحكم واجب النفاذ.(٧٧)

كذلك قـام بعزل كاشف المنوفية بعـد شكاية الأهـالى له فى حق هذا الكاشف حيث أتهمـوه بأنه تعـدى على خمسين قـرية من قـرى الغـربيـة وتعـدى عليهم بكل قسوة وكان يفرض عليهم إحضـار الطعام والشـراب إليه عنوة.(٧٨)

كذلك كان للأهالى دور فى تعيين بعض حكام الأقاليم أو مشايخ الأعراب حيث قام السلطان بتعيين شيخ عرب لإقليم البحيرة بعد ترشيح الأهالى له وإقتناعهم به فلم يتردد السلطان فى تعيين هذا الشيخ.(٧٩)

وخلال النصف الثانى من القرن السادس عشر ومع اشتداد أفعال ثوار السباهية ضد الدولة واستخدام كل أساليب العنف مع الأهالى ووصل بهم الأمر إلى قتلهم بدون وجه حق وبدون دفع دية القتل مما آثار الأهالى ضدهم وبدأوا فى شكايتهم للسلطان ليحميهم من هؤلاء العسكر وبالفعل أرسل السلطان أوامره إلى ولاة مصر طوال هذه الفترة يأمرهم بتعقب هؤلاء القتلة والتحقيق معهم وفى حالة ثبوت الجريمه عليهم يعدموا فى الحال دون الرجوع إليه.(٨٠)

ومن الغريب فى هذه الشكاوى ما تقدمت به بعض النساء فى حق أمين جمرك السويس عام ١٥٦٧م (٩٧٥هـ) يتهمونه بسوء معاملة السيدات والتعدى عليهن باللفظ والفعل وقد كان رد فعل السلطان فى هذه القضية عنيفاً للغاية حيث أمر الوالى العثمانى بقتل هذا الأمين فى الحال أمام كل السيدات التى تعدى عليهن ليكون عبره لكل من تسول له نفسه لفعل ذلك مرة أخرى.(٨١)

من جهة أخرى كان السلطان حريصاً على دعم الأهالى المسلمين فى كل شكواهم ضد أى ملة أخرى باعتباره خليفة المسلمين والقائم على حماية مصالحهم ومصالح الدين الإسلامى من أى تجاوزات وقد ظهر هذا بصورة واضحة من خلال الشكاوى التى كان يرسلها إليه الأهالى بمساعدة رجال الدين فى مصر. وكانت معظم هذه الشكاوى تنحصر فى تعدى اليهود والأقباط على أملاك المسلمين فى المناطق المتفرقة. ولكن إذا نظرنا إلى ردود أفعال السلطان العثمانى تجاه هذه القضايا سوف نجدها متباينه فقد كانت ردود أفعاله تجاه اليهود كانت أكثر صرامه من ردود أفعاله تجاه الأقباط وذلك لأن كل الظواهر أنذاك تدل على أن اليهود كانوا يريدون عمل تجمعات فى مناطق معينه لمواجهة

المسلمين بكل قوة إذا استدعى الأمر أما الأقباط فلم يكن من أهدافهم تكوين تجمعات تواجه المسلمين وكان الخلاف الدائر بينهما يتمثل فى بعض المشكلات الاجتماعية المتمثلة فى اختلاف العادات والتقاليد بينهما. وإذا تتبعنا موقف السلطان من هذه القضايا بصفة عامة سوف نجد أنه فى عام ١٥٧٤م (٩٨٣هـ) أصدر فرماناً بمنع استخدام اليهود لعبيد من أهل الإسلام ومعاقبة كل من يفعل ذلك بعد هذا الفرمان وقد جاء هذا الفرمان استجابة لشكوى أهالى الإسكندرية ودمياط والقاهرة بشأن هذه القضية.(٨٢) كذلك أرسل فرماناً إلى مسيح باشا عام ١٥٧٥م (٩٨٤هـ) بمنع إقامة منازل لليهود خارج نطاق قلعة الإسكندرية ومنع إقامة معابد لهم فى أى منطقة خارج نطاق القلعة المذكورة على أن يهدم كل منزل أو معبد بنى خلاف ما ذكره الفرمان السلطانى وقد جاء هذا الفرمان أيضاً كرد فعل للسلطان بعد إرسال أهالى الإسكندرية بشكواهم ضد اليهود يتهمونهم بالتعدى على أراضى المسلمين وضرب قرارات الدولة بعرض الحائط.(٨٣)

كذلك شكى أهالى الإسكندرية أحد العمال اليهود فى أنه بنى منزلاً بطوب يخصهم مما أضرهم فأمر السلطان بهدم هذا المنزل فوراً وإعادة الطوب للمتضررين وعزل هذا العامل من منصبه وتعيين أحد المسلمين بدلاً منه.(٨٤)

ولم يسلم الأقباط من شكاية الأهالى لهم خاصة بعد تعدى بعض الأقباط على أرضى المسلمين. ففى عام ١٥٧٨م (٩٨٦هـ) أصدر السلطان العثمانى فرماناً إلى مسيح باشا بهدم بعض الكنائس أو بعض ملحقاتها بعدما شكى الأهالى فى تعدى بعض الأقباط على أراضى المسلمين الخاصة ببناء المساجد.(٨٥) كما شكى الأهالى المسلمون تصرفات بعض الأقباط فى إحدى الكنائس حيث كان موفد شكواهم ارتفاع الأصوات وشرب الخمر جهراً مما يعطل أداء الصلاة بصورة كبيرة بالجامع المجاور للكنيسة، فطلب السلطان التحقيق فى هذا الأمر ومنعه بالقوة لكن مع كفل حرية العبادة لهؤلاء الأقباط داخل كنيستهم، لكن فى حدود لا

تتعارض مع كونهم فى بلد إسلامى.[٨٦] يتضح لنا من خلال ذلك أن السلطان العثمانى لم يتجاهل شكاوى الأهالى بل كان حريصاً على مراسلتهم وتنفيذ بعض شكواهم حتى يضمن قيام العدل فى البلاد ولحرصه على دعم أوامر الصداقة والمودة بين الأهالى والسلطة.

فى النهاية وبعد عرض ما تناولته بعض دفاتر المهمة خلال القرن السادس عشر يتضح لنا أهمية هذه الدفاتر فى رصد تاريخ مصر فى تلك الحقبه، كذلك مدى إلمام السلطان بالأمور العامة فى مصر وليس فيما يتعلق بالأمور الإدارية والمالية فقط. فنجده كان حريصاً على معرفة أدق التفاصيل فى هذه الولاية. ويبدو أن بُعد مصر عن مركز الدولة قد دفعه إلى ذلك حتى يتثنى له تسيير الأمور كما يريد وأن يسيطر على الأوضاع الداخلية فى البلاد بنفسه دون وساطه الولاه أو غيرهم لأنه كان يعلم تماماً أن ظهور أى مشكلة فى مصر سوف تهدد الكيان العثمانى فى البلاد خاصة بعد أن أصبحت مصر محوراً أساسياً فى تسيير السياسة العثمانية وماليتها وإقتصادها.

الهوامش

٢- ١- Ba?bakanlik Osmanl? Ar?ivi Kataloglar, Rehberi, Ankara, 1995

٣ لمزيد من المعلومات راجع سجلات محاكم الأقاليم وسجلات محاكم القاهرة وسجلات محكمة القسمة العسكرية ودفاتر الترابيع (دار الوثائق القومية - القاهرة).

٤- أرشيف متحف طوب قابى سرايى، بقايا دفتر مهمه بدون رقم، بتاريخ ٩٥١هـ.

٥- دفاتر المهمه، الأرشيف العثمانى برئاسة مجلس الوزراء التركى باستانبول، دفتر رقم ٦/٣، وثيقة ١٠٩٢، بتاريخ ٩٦٧هـ.

٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٥٣، وثيقة ٣٠٠، صفحة ١٠٨، بتاريخ ٩٩٢هـ.

٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٩، وثيقة ١٨٣، صفحة ٧٧، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ٣٦٧، بتاريخ ٩٧٥هـ.

٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٧، وثيقة ١٣١، صفحة ٥١، بتاريخ ٩٨٣هـ.

١٠- نفسه، دفتر رقم ٦/١٩، وثيقة ٢١٢، ٥١٣، بتاريخ ٩٨٠هـ.

١١- نفسه، دفتر رقم ٦/٤، وثيقة ١٦٧٢، بتاريخ ٩٦٨هـ.

١٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٢، وثيقة ٣٨٧، صفحة ١٠٤، بتاريخ ٩٨٩هـ.

١٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ١٠٢٤، بتاريخ ٩٧٥هـ، دفتر رقم ٦/٨ وثيقة ٨٨٩، بتاريخ ٩٧٨هـ، دفتر رقم ٦/٤٣ وثيقة ٩٧ صفحة ٤٧ بتاريخ ٩٨٨هـ.

١٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٣، وثيقة ٥٠٩ صفحة ٢٧٣، بتاريخ ٩٧٨هـ.

١٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ٥٨٥، ٥٨٨، بتاريخ ٩٧٥هـ.

١٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٢، وثيقة ٨٤٣، صفحة ٣١١، بتاريخ ٩٨٢هـ.

١٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٨، وثيقة ٢، صفحة ٢٠٠، بتاريخ ٩٩٠هـ.

١٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٨، وثيقة ٣٠٠٦، ٣٠٧، صفحة ١٥٤، بتاريخ ٩٨٧هـ.

١٩- دفاتر المهمه، دفتر رقم ٦/١٩، وثيقة ٥٤٨، صفحة ٢٧٣، بتاريخ ٩٨٠ هـ.

٢٠- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٦، وثيقة ٢١٧، صفحة ١١٤، بتاريخ ٩٨٩هـ.

٢١- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٩، وثيقة ٤٨٩، صفحة ٢٥٠، بتاريخ ٩٨٨هـ.

٢٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ٧٦٣، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٢٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٤، وثيقة ٥٥٣، صفحة ٢٦٣، بتاريخ ٩٨٦هـ؛ دفتر رقم ٦/١٢، وثيقة ٤٨٧، بتاريخ ٩٧٨هـ، دفتر رقم ٦/٢٩ وثيقة ١١، صفحة ٦، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٢٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٦، وثيقة ٢٩، بتاريخ ٩٧٢هـ، دفتر رقم ٦/٢٤، وثيقة ٥٧، صفحة ٢٠، بتاريخ ٩٨١هـ، دفتر رقم ٦/٥٥، وثيقة ٣٠٦، صفحة ١٧٠، بتاريخ ٩٨١هـ، دفتر رقم ٦/٥٥، وثيقة ٣٠٦، صفحة ١٧٠، بتاريخ ٩٩٣هـ.

٢٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٦، وثيقة ٥٣٧، صفحة ١٧٠، بتاريخ ٩٩٣هـ.

٢٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٢١، وثيقة ٢٤٥، صفحة ١٠١، بتاريخ ٩٨٠هـ.

٢٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٦، وثيقة ٤٦٧، بتاريخ ٩٧٢هـ.

٢٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ٢٧٢، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٢٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٨، وثيقة ٨٧٥، صفحة ٢٩٨، بتاريخ ٩٩١هـ.

٣٠- نفسه، دفتر رقم ٦/٤، وثيقة ٣٢٦، وثيقة ٢٠٠٧، بتاريخ ٩٦٨هـ.

٣١- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٣، وثيقة ٣٢٦، صفحة ١٧٩، بتاريخ ٩٨٨هـ.

٣٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ٣٧٢، بتاريخ ٩٧٣.

٣٣- فى بعض الأحيان كانت هذه الترقيات تصرف نقدياً وفى أحيان أخرى تصرف كبدل تيمار أو زعامت أو خاص وهذه المسميات عبارة عن أنواع معينه من الاقطاعات كانت

تطبقها الإدارة العثمانية فى مركز الدولة وفى بعض الولايات لكن هذا النظام لم يطبق فى مصر لأن العثمانيين عند دخولهم مصر قرروا إلغاء النظام الإقطاعى وعلى الرغم من ذلك كانت تصرف بعض الترقيات بمقدار هذه الأراضى ولكن مع تحويل قيمتها نقداً وليس أرضاً. (دفاتر المهمة، دفتر رقم ٦/٤، وثيقة ٦٥٦، بتاريخ ٩٦٧، ودفتر رقم ٦/٥٠، وثيقة ٤٤، صفحة ١٢، بتاريخ ٩٩١هـ.

٣٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٥٠، وثيقة ٦٣، صفحة ١٦، بتاريخ ٩٩٢هـ.

٣٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٦، وثيقة ٤٦٧، بتاريخ ٩٧٢هـ.

٣٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٦، وثيقة ٤٨٧، ٤٨٨، بتاريخ ٩٧٢هـ

٣٧- نفسه، دفتر رقم ٦/١٢، وثيقة ٣٥٣، بتاريخ ٩٧٨هـ، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ١٩٤، بتاريخ ٩٧٥هـ.

٣٨- نفسه، دفتر رقم ٦/١٢، وثيقة ٨٠٢، بتاريخ ٩٧٩هـ.

٣٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٤، وثيقة ٨٤٣، صفحة ٣١١، بتاريخ ٩٨٢هـ.

٤٠- نفسه، دفتر رقم ٦/١٢، وثيقة ١٠٠٠، بتاريخ ٩٧٩هـ.

٤١- نفسه، دفتر رمق ٦/٢٧، وثيقة ٢٤٩، صفحة ١٠٢، بتاريخ ٩٨٣هـ.

٤٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٧، وثيقة ٢٤٩، صفحة ١٠٢، بتاريخ ٩٨٣هـ.

٤٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٩، وثيقة ٢٤٩، صفحة ١٠٢، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٤٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٦، وثيقة ٥٢٥، صفحة ٢٣٧، بتاريخ ٩٨٩هـ.

٤٥- تم تأسيس ولاية الحبش رسمياً فى ١٥ شعبان عام ٩٦٢هـ الموافق ١٥ يوليه عام ١٥٥٥م وتم تعيين أوزدمير باشا والياً عليها بساليانه سنوية مقدارها ١,٤٠٠,٠٠٠ أقجه يتم سدادها من خزينة مصر. (الأرشيف العثمانى، مجموعة كامل كبجي، رؤوس رقم ٢١٣، صفحة ٢٢١،

٤٦- Cengiz Orhanlu, Osmanli Imparatorlu?unun Güney siyaseti "Habe?, Eyaleti", Ankara, Türk Tarih Kurumu, 1996, S. 37,

٤٧ دفاتر المهمة، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ١٥٢، ١٧٧ بتاريخ ٩٧٥هـ.

٤٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٣، وثيقة ٥٠٩، صفحة ٢٧٣، بتاريخ ٩٨٨هـ.

٤٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٤، وثيقة ٥٥٣، صفحة ٢٦٣، بتاريخ ٩٨٦هـ، دفتر رقم ٣٥٥، وثيقة ٢٩٤، صفحة ١١٥، بتاريخ ٩٨٦هـ، دفتر قم ٦/٥، وثيقة ٦٠٧، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٥٠- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ٦٠٧، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٥١- نفسه، دفتر رقم ٦/١٤، وثيقة ٣٤، بتاريخ ٩٧٩هـ.

٥٢- نفسه، دفتر رقم ٦/١٥، وثيقة ٣٤١، بتاريخ ٩٧٩هـ.

٥٣- دفاتر المهمه، دفتر رقم ٦/٣٩، وثيقة ٦٠٧، صفحة ٣١٤، بتاريخ ٩٨٨هـ.

٥٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٣، وثيقة ١٣١، ١٣٤، ٣٦٠، بتاريخ ٩٦٦هـ

٥٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ٧١٧، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٥٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٦، وثيقة ١٥٦، صفحة ٥٩، بتاريخ ٩٨٢هـ، دفتر رقم ٦/٣٦، وثيقة ٣٧٦، صفحة ١٣٤، بتاريخ ٩٨٧هـ.

٥٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ٦٩٦، بتاريخ ٩٧٥هـ.

٥٨- نفسه، دفتر رقم ٦/١٢، وثيقة ٢١٨، بتاريخ ٩٧٨هـ.

٥٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٢١، وثيقة ٢٨٨، صفحة ١١٨، بتاريخ ٩٨٠هـ.

٦٠- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٦، وثيقة ٣٧٢، صفحة ١٣٣، بتاريخ ٩٨٧هـ.

٦١- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٦، وثيقة ٤٨٧، بتاريخ ٩٧٢هـ.

٦٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٦، وثيقة ٤٨٧، بتاريخ ٩٧٢هـ.

٦٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٤، وثيقة ٩٧، صفحة ٣٣، بتاريخ ٩٨١هـ.

٦٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٧، وثيقة ٢٤٩، صفحة ١٠٢، بتاريخ ٩٧٩هـ.

٦٥- نفسه، دفتر رقم ٦/١٥، وثيقة ٣٢٠، ١٥٧٢، بتاريخ ٩٧٩هـ

٦٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ٨١٣، بتاريخ ٩٧٥هـ.

٦٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٥، وثيقة ٧٥٠، صفحة ٢٩٦، بتاريخ ٩٨٦هـ.

٦٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٤، وثيقة ١٤٥، صفحة ٥١، بتاريخ ٩٨١هـ.

٦٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٨، وثيقة ٦١٧، صفحة ٢٢٠، بتاريخ ٩٩٠هـ.

٧٠- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٦، وثيقة ٨٥٢، صفحة ٣٢٣، بتاريخ ٩٨٧هـ.

٧١- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٢، وثيقة ٣٢٧، صفحة ٦٥، بتاريخ ٩٨١هـ.

٧٢- دفاتر المهمه، دفتر رقم ٦/٤٢، وثيقة ٥٣٨، صفحة ١٧٠، بتاريخ ٩٨٩هـ.

٧٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٤، وثيقة ١٤١٢، بتاريخ ٩٦٨هـ.

٧٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٦، وثيقة ٧٤٦، صفحة ٣٢٦، بتاريخ ٩٩٠هـ.

٧٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٠، وثيقة ٦٩١، صفحة ٢٩٩، بتاريخ ٩٨٥هـ.

٧٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٤٨، وثيقة ٦١٠، صفحة ٢١٨، بتاريخ ٩٩٠هـ.

٧٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٥، وثيقة ١٤٨، بتاريخ ٩٧٣هـ.

٧٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٤، وثيقة ١٠٤٠، بتاريخ ٩٧٨هـ.

٧٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٢١، وثيقة ٢٢١، ٥٣٧، صفحة ٩٢، ٢٢٤، بتاريخ ٩٨٠هـ.

٨٠- نفسه، دفتر رقم ٦/١٩، وثيقة ٢١٢، ٥١٣، بتاريخ ٩٨٠هـ.

٨١- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٢، وثيقة ٢٩٢، صفحة ١٤٦، بتاريخ ٩٨١هـ، دفتر رقم ٦/٢٩، وثيقة ٣٤٤، صفحة ١٤٠، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٨٢- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٧، وثيقة ٣٤٧، صفحة ١٨٤، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٨٣- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٣، وثيقة ٣٩٠، صفحة ١٨٤، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٨٤- نفسه، دفتر رقم ٦/٧، وثيقة ٨٥٩، بتاريخ ٩٧٥هـ.

٨٥- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٧، وثيقة ٦١٠، صفحة ٢٦٠، بتاريخ ٩٨٣هـ.

٨٦- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٨، وثيقة ٣٨٤، صفحة ١٤٩، بتاريخ ٩٨٤هـ.

٨٧- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٥، وثيقة ٣٣٦، صفحة ١٣٢، بتاريخ ٩٨٦هـ.

٨٨- نفسه، دفتر رقم ٦/٣٥، وثيقة ٣٣٦، صفحة ١٣٢، بتاريخ ٩٨٦هـ.

٨٩- نفسه، دفتر رقم ٦/٢٩، وثيقة ٢٧٥، صفحة ٣١، بتاريخ ٩٨٤هـ.